

فجوة التوقعات بين مدققي الحسابات القانونيين والمستثمرين في الأردن

د. محمود الجبالي
د. علي الزعبي
أ. زياد شويات
أ. ربي العقلة
الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية
جامعة ارد الاهلية
جامعة البلقاء التطبيقية . كلية ارد
جامعة البلقاء التطبيقية . كلية عجلون

مقدمة الدراسة

واجهت مهنة التدقيق أزمة المسؤولية والمصادقية وفقدان الثقة في السنوات الأخيرة نتيجة تزايد الأزمات المالية والاقتصادية على المستوى العالمي، وأدى هذا إلى تساؤلات عديدة من المستثمرين والرأي العام نتيجة إفلاس الكثير من الشركات والبنوك العالمية وانهارها، حيث تساءل الكثيرون عن سبب عدم إعطاء المدققين إشارات تحذير بخصوص الحالة الاقتصادية لتلك الشركات.

إن تواطؤ شركات المحاسبة والتدقيق المعتمدة مع مسؤولي هذه الشركات، وهو ما أديننت به شرعة "آرثر أندرسون" التي تعتبر من أكبر شركات تدقيق الحسابات في العالم، عندما وجهت إليها أصابع الاتهام في انهيار مجموعة "أنرون" العملاقة للطاقة التي أعلنت إفلاسها عبر إتلاف أطنان من الوثائق تتعلق بشرعة "أنرون". وبدأت أصابع الاتهام تشير إلى شرعة "أندرسون" مع بدء التحقيق في انهيار "أنرون" على أساس مسؤوليتها من جانبيين الجانب الأول: أنها ساهمت في إخفاء خسائر "أنرون" عن طريق إنشاء شركات وهمية على الورق، وادعاء أن "أنرون" تساهم فيها وتحقق منها أرباحاً وهمية. والجانب الثاني: أنها أخفت عن المحققين حقيقة معاملاتها أو معاملات "أنرون". (الشماسي، 2003)

إن اتساع موجة النقد الموجهة لمدققي الحسابات على مستوى العالم يشير بوضوح إلى وجود فجوة واسعة بين ما يتوقعه الجمهور منهم من جهة، وبين أدائهم الفعلي من جهة أخرى. وتتزايد هذه الظاهرة حدة مع تزايد الأصوات التي تدعو لتحميل مدققي الحسابات مسؤولية الكثير من الأضرار المادية والمعنوية التي تلحق بمن يعولون على البيانات المالية المدققة في اتخاذ القرارات المالية (Porter, 1994).

ونتساءل عن الأداء الفعلي لواجبات المدقق ومسؤولياته نحو هذه القضايا من وجهة نظر المدققين، كذلك ما هي توقعات المستثمرين حول واجبات ومسؤوليات المدقق حول هذه القضايا؟ بهدف التقليل من فجوة التوقعات بينهما.

مشكلة الدراسة:

زاد الاهتمام بـ قيق، يـ ق يعتد يـ والمساءلة عليه، خاصة وان المستثمرين يـ رارة الشرعة، ويتطلب ذلك التزام مدقق الحسابات بـ والمسؤوليات المتعلقة عليه، وهو يـ ي توقعون قيام مدققي الحسابات بـ والمسؤوليات المتعلقة عليهم بكفاءة عالية، وهو يـ ي . يـ ك يـ ك :

(1) هل هناك فجوة توقعات بين والمستثمرين في الأردن فيما يتعلق باستقلالية المدقق عن الشرعة موضع التدقيق، وصدق الارقام المحاسبية الوار . يـ

(2): بين مدققي الحسابات والمستثمرين في الأردن فيما يتعلق بواجبات المدقق حول اكتشاف التضليل في القوائم المالية، ومستوى ودرجة الافصاح الواجب توفرها في القوائم المالية.

3) بين مدققي الحسابات والمستثمرين في الأردن فيما يتعلق بقدرة المدقق حول تقييم الشركات موضع التدقيق.

أهداف الدراسة:

- 1) هذه الدراسة تهدف إلى :
1) قياس مدى وعي المستثمرين في الأردن فيما يتعلق باستقلالية المدقق عن الشركة موضع التدقيق، وصدق الأرقام المحاسبية الواردة في القوائم المالية.
- 2) قياس مدى وعي المستثمرين في الأردن فيما يتعلق بواجبات المدقق حول اكتشاف التضليل في القوائم المالية، ومستوى ودرجة الإفصاح الواجب توفرها في القوائم المالية.
- 3) قياس مدى وعي المستثمرين في الأردن فيما يتعلق بقدرة المدقق حول تقييم استمرارية الشركات موضع التدقيق.

أهمية الدراسة

هذه الدراسة تهدف إلى :
1) قياس مدى وعي المستثمرين في الأردن فيما يتعلق بأهمية التدقيق في القوائم المالية، ومستوى ودرجة الإفصاح الواجب توفرها في القوائم المالية.

2) قياس مدى وعي المستثمرين في الأردن فيما يتعلق بواجبات المدقق حول اكتشاف التضليل في القوائم المالية، ومستوى ودرجة الإفصاح الواجب توفرها في القوائم المالية.

3) قياس مدى وعي المستثمرين في الأردن فيما يتعلق بقدرة المدقق حول تقييم استمرارية الشركات موضع التدقيق.

فرضيات الدراسة:

- 1- هناك علاقة إيجابية بين وعي المستثمرين في الأردن فيما يتعلق باستقلالية المدقق عن الشركة موضع التدقيق، وصدق الأرقام المحاسبية الواردة في القوائم المالية.
- 2- هناك علاقة إيجابية بين وعي المستثمرين في الأردن فيما يتعلق بواجبات المدقق حول اكتشاف التضليل في القوائم المالية، ومستوى ودرجة الإفصاح الواجب توفرها في القوائم المالية.
- 3- هناك علاقة إيجابية بين وعي المستثمرين في الأردن فيما يتعلق بقدرة المدقق حول تقييم استمرارية الشركات موضع التدقيق.

الدراسات السابقة

هناك العديد من الباحثين قاموا بدراسة فجوة التوقعات بين المدققي الحسابات وباهتمام كبير في الدول العربية، حيث أن هذه الفجوة تؤثر سلباً على جودة التدقيق، وبالتالي على ثقة المستثمرين في القوائم المالية.

استعراض لأهم هذه الدراسات :

عري :

- 1 - (1988) بعنوان "الأهمية النسبية للبيانات المالية المدققة"؛
الكويت كمصدر للمعلومات لمتخذي قرارات الاستثمار وقرارات الإقراض". هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف الأهمية النسبية للبيانات المالية المدققة الصادرة عن الشركات المساهمة بدولة الكويت بوصفها مصدراً للمعلومات المناسبة لاتخاذ الـ ذلك من وجهة نظر المستثمرين والمقرضين، كما هدفت أيضاً إلى اختبار مدى ملائمة "دليل الإفصاح عن المعلومات" 10 1986 " لتوفير المعلومات المناسبة لهاتين الفئتين.
ك ج لعل من أبرزها وجود خلاف جوهري في وجهات نظر المستثمرين والمقرضين تجاه الأهمية النسبية للقوائم المالية المدققة حيث يتفق المهنيون (المحاسبون والمدققون) ؛
كبير من اتفاقهم مع فئة المقرضين، وذلك سواء في تقويمهم للأهمية النسبية للبيانات المالية المدققة كمصدر للمعلومات، أ في تقويمهم للقيمة الإعلامية لكل بند من بنود المعلومات التي توحىها هذه القوائم.
- 2- (1999) ؛ " نظرية السببية في التنبؤ بفجوة التوقعات بين مراجعي الحسابات ومستخدمي التقارير المالية: دراسة ميدانية على محافظات القناة بجمهورية مصر العربية". هذه التوقعات بين مدققي الحسابات ومستخدمي التقارير المالية في مصر والتنبؤ بالأسباب الحقيقية لفجوة التوقعات في الواقع العملي لمهنة التدقيق في مصر. ؛
أنه يوجد فجوة توقعات بين مدققي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية في مصر (بور سعيد). ؛
25.33 . وتحليل درجة هذه الفجوة تبين ؛
تلك الفجوة بما يعادل 12.2 بينما يعزى التقارير المالية إلى مدققي الحسابات مس ؛
الفجوة بما يعادل 13.13 الأمر الذي يؤكد النظرة التحيزية لدى طرفي فجوة التوقعات في التدقيق حيث يحاول كل ؛
- 3- (2001) بعنوان "انطباع مسؤولي الإقراض والائتمان عن تقرير مدقق الحسابات". هدفت هذه إلى معرفة انطباعات مسؤولي الإقراض والائتمان عن تقرير مدقق الحسابات القانوني المرفق مع الحسابات الختامية للشركات المساهمة العامة الأردنية. ؛
الأردن حول تقرير مدقق الحسابات المرفق مع الحسابات الختامية المدققة. وقد دلت النتائج أن أولئك المسؤولين لا يتقنون في تقرير مدقق الحسابات ؛
قامت هذه الدراسة بقياس انطباعات طرف واحد من الأطراف ؛
المستفيدة من المعل ؛
الباحث في هذه الدراسة بإجراء دراسات أخرى لقياس انطباعات ؛
- 4- دراسة (حجبر، 2001) بعنوان "فجوة التوقعات ومسؤوليات المدققين من ؛
نظر المستثمرين من حيث: التحقق من وجود فجوة التوقعات بين مدققي الحسابات وبين ؛
تحديد الأهمية النسبية لتلك العوامل. ؛
هناك فجوة توقعات بين مدقق لحسابات وبين مستخدمي البيانات المالية من المستثمرين في الأردن. ؛
بين التوقعات غير المعقولة من قبل المستثمرين وبين فجوة التوقعات. يوجد تأثير لمستوى الأداء المهني لمدقق

- بمليون تقيد في عملية تدقيق الشرائح أكثر من المجموعات الأخرى. في تقرير صحيح عن الوضع المالي في تقريره فإن المدقق يتحمل المسؤولية الكاملة ك المؤيدين لذلك هم المقرضين.
- (Porter,1994) (2) (An Empirical Study of the Audit Performance- Expectation Gap). هدفت هذه الدراسة إلى تحليل بنية فجوة التوقعات في نيوزلندا، وذلك من حيث التحقق الواجبات الحالية للمدققين والمعايير التي تحكم واجبات المدققين وواجبات أخرى يرب الجمهور وجوب تحميلها للمدققين. (16%) من الفجوة كانت نتيجة أداء دون المستوى للمدقق. (50%) من الفجوة كانت نتيجة نقص في المعايير. (34%) من الفجوة ناتجة عن التوقعات غير المعقولة للجمهور.
- (Epstein And Marshall, 1994) (3) (Investors View of Audit Assurance : Recent Evidence of the Expectation Gap). هدفت هذه الدراسة إلى معرفة وجهة نظر المستثمرين حول التأكيد يقدمها المدققون في عملية التدقيق ومدى تأثير ذلك على فجوة التوقعات. بين المدققين والمستثمرين حول مستوى التأكيدات التي تقدمها عملية التدقيق. أهمية كبرى للتأكيدات من المدققين تأكيدات مطلقة بأن القوائم المالية خالية من جميع التحريفات والأخطاء المادية.
- (Butler,Ward and Zimbelman, 2000) (4) (The Expectation Gap : Auditors and Investors Perception of Auditors Fraud Detection Responsibilities) هدفت هذه الدراسة إلى توقعات بين المدققين والمستثمرين، وذلك فيما يتعلق باكتشاف التضليل في القوائم المالية. هناك فجوة توقعات حول اكتشاف التلاعب الذي يرتكبه الموظفون والإدارة حيث كان المستثمرون يتوقعون من المدققين أنفسهم.
- (McEnroe,and,Martens,2001) (5) (Auditors and Investors Perception of the Expectation Gap) هدفت هذه الدراسة إلى التعرف فيما إذا كان هناك فجوة توقعات بين المدققين والمستثمرين، المستثمرين من وجهة نظرهم حول مسؤوليات أعمال المدققين بالمقارنة مع المدققين. أنه ليس هناك اتفاق عام ما بين المدقق والمستثمر حول ما يجب إصدار تقرير غير متحفظ ولكن هناك اتفاقاً عاماً ما بين المستثمرين والمدققين حول مدلولات المعاني التي يتضمنها التقرير غير المتحفظ. ان بضرورة اطلاع المستثمر على المعايير التي تحكم مهنة التدقيق وضرورة وجود قسم حول التقارير المالية المدققة.

الإطار النظري للدراسة

ازداد نطاق مسؤولية المدققين في السنوات الأخيرة، ودليل على ذلك عدد وحجم القضايا القانونية المقامة ضد المدققين، وشهدت السنوات الأخيرة انتقادات لاذعة وكثيرة مثل ك بنك التجارة والاعتماد وفضيحة ماكسويل في بريطانيا، لأن مؤسسات التدقيق قد اعطت تقارير نظيفة حول أعمال تلك الشركات ولكن هذه الشرائح تعرضت للإفلاس (الفشل) مباشرة بعد ذلك، وإن احد الاسباب الرئيسية لتلك المشكلة هو فجوة التوقعات (Expectation Gap) تلك الفجوة بين ما يتوقعه الجمهور (مستخدمي القوائم المالية) من المدققين وبين زودهم به عملية التدقيق في الواقع من ومات (حجير، 2002).

وتقوم عملية التدقيق على فحص البيانات المالية التي تم إعدادها من قبل شخص مستقل ومحايدين وفقاً لمعايير التدقيق الدولية حتى يتمكن من ابداء رأيه حول مدى عدالة وصحة هذه البيانات. وتتبع أهمية تقرير المدقق من كون تقريره يعد الوسيلة التي يستطيع أن يعبر بها عن رأيه حول عدالة البيانات والقوائم المالية وكذلك يحدد مسؤوليته عن تلك القوائم. أما بالنسبة للمستفيد من هذا التقرير فتتبع أهميته من كون التقرير الأساس الذي يعتمد عليه فئات مختلفة من المجتمع وذلك د قراراتهم ورسم السياسات الحالية والمستقبلية (مطارنة، 2003).

مفهوم فجوة التوقعات:

(Porter, 1994) التوقعات في التدقيق بأنها الفرق بين توقعات مستخدمي القوائم المالية من مدققين على مستوى العالم عامة يشير بوضوح الى فجوة واسعة بين ما يتوقعه الجمهور منهم من جهة، وبين ادائهم الفعلي من جهة اخرى، وتزايد هذه الظاهرة مع تزايد تحميل مدققي الحسابات مسؤولية الكثير من الاضرار المادية والمعنوية التي تلحق بمن يتعاملون معهم. (Porter, 1994 140 2001 (مطر، رئيسيين هما:

(1) ن توقعات الجمهور من مدققي الحسابات غير معقولة أي مبالغاً فيها مما يجعل أداء المدقق حتى ك معايير التدقيق المتعارف عليها، قاصراً عن الوصول الى طموحات الجمهور، وفي هذه الحالة لا يمكن تحميل المدقق مسؤولاً هذه الفجوة وإنما يتطلب الامر من الجمهور تخفيض سقف توقعاته منه.

(2) وإم في الحسابات معقولة وفي حدود ما هو مطلوب من المدقق وفقاً للمعايير المهنية، لكن الاداء الفعلي لمدقق الحسابات متدني عما هو مطلوب منه وذلك لعدة اسباب مثل: عدم إلمام المدققين بالمعايير او بسبب خلل في كفاءته المهنية او لكليهما معاً.

ير التدقيق الى فائض الطل الى مسؤوليات مدقق الحسابات وخدماته المهنية. وفي مجال تدقيق الحسابات تحديداً ينظر لهذه الفجوة كطلب أصحاب المشروع الى المدقق فعلاً حيث يطلب كل من المساهمين والمستثمرين المحتملين والمقرضين بأن يسأل مدقق الحسابات مهنياً وقانونياً عن اكتشاف الاحتيال او تقييم فرض استمرار المشروع، واكتشاف وتقييم التصرفات غير القانونية للمشروع. (Cirton and

Taffer, 1992) في بريطانيا خلال عشرة سنوات كانت 26.2% من الشركات التي تم تدقيقها من قبل مدققي الحسابات المهنية فقط 73.8% من الشركات التي لم يتم تدقيقها من قبل مدققي الحسابات المهنية فقط.

ية التدقيق، استخلص ان بعض مستخدمي هذه القوائم سوف يصلوا الى نتيجة مفادها بأن توقعاتهم لم يتم تحقيقها مما سيؤدي الى التوقعات، وهم يتوقعون تدقيق حساباتها وخاصة تلك التي تصدر تقارير نظيفة من قبل المدقق عليها. قيام المدقق بتقديم رأي غير متحفظ عن القوائم المالية للشركة تحت التدقيق بدرجة تصل الشركة الى الافلاس أو النقد، وإن مستخدمي القوائم المالية سوف يدعون بأن المدقق لم يتم ببذل العناية لمعايير التدقيق المتعارف عليها.

ق يتبين بأن فجوة التوقعات تركز على تصورات كل من المدققين ومستخدمي الـ البنية حول مسؤوليات المدقق بما فيها مسؤوليته عن اكتشاف الغش وتقييم فرض الاستمرارية والتصرفات غير

نشأة فجوة التوقعات

كلمة فجوة التوقعات في مهنة التدقيق نتيجة لعدم التوافق بين توقعات المجتمع الذي يشمل جميع المستفيدين من خدمات التدقيق لما يجب أن تكون عليه مسؤولية المدققين وبين فهم المدققين لحدود مسؤولياتهم. ولكي تتمكن مهنة التدقيق

فقط المدققون على ثقة المستفيدين من خدماتهم
في ق . في المدقق أحد أهم القضايا التي حظيت باهتمام كبير في مهنة التدقيق
فهو يشكل مبدأ أساسياً لوظيفة التدقيق التي يؤديها المدقق كما أحد المعايير العامة لمهنة التدقيق
حجر الزاوية بالنسبة في ومتى تعرض استقلال المدقق للشك اهتزت الثقة في القوائم المالية التي
تحمل تصديقه عليها صبح من الصعب الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية (2003).

الرضا عن عمل المدققين ومسؤولياتهم (1883) Healy
1991,) إلا أن هذه الظاهرة لم تحظ باهتمام كبير في الفكر المحاسبي المنشور إلا في أواخر السبعينات وخلال
الثمانينات من القرن . حيث تكونت في أمريكا سميت بلجنة موس الفرعية
1976 هاجمت فيه مهنة المحاسبة والتدقيق في أمريكا، وجهودها في تنظيم نفسها
وطريقة عملها في مجال وضع معايير التدقيق .

وكانت قبل ذلك لجنة من دارسين مستقلين برئا (Manuel f . Cohen) وتمويل من الأمريكي للمحاسبين
القانونيين (The American Institute of Certified Public Accountants (AICPA))
1974 لدراسة مسؤوليات المدققين وتوقعات المجتمع منهم وما يجب عليهم عمله أو ما يستطيعون عمله لمقابلة تلك
1977 1978 وأوصت فيه بضرورة
إدخال بعض التعديلات على الهيكل التنظيمي للمهنة وخصوصاً فيما يتعلق بعمل معايير التدقيق (AICPA 1978).

ك (The Macdonald Commission) ك جمع الكندي للمحاسبين القانونيين
شامل للفكر المحاسبي المنشور في مجال التدقيق ولمهنة التدقيق في كندا بهدف دراسة توقعات المجتمع من عمل المدققين
إلى وجود فجوة التوقعات بسبب عدم الإلمام الكافي من جانب المدققين بتوقعات المجتمع (Macdonald, 1988).

ومنذ أواخر الثمانينات وحتى الآن يلقي موضوع فجوة التوقعات اهتماماً كبيراً من الباحثين في مجال علم التدقيق حيث
لا يمكن تجاهل وجود تلك الفجوة، أو ادعاء بأن توقعات المجتمع غير واقعية، أو الاكتفاء بالقول بأن الانتقادات الموجهة
قيت غير عادلة (Gaston, 1987).

أنواع فجوة التوقعات

تباينت وتعددت مفاهيم فجوة التوقعات في التدقيق، وفقاً لتباين وجهات النظر المختلفة
تم تصنيفها وفقاً للأسباب المحتملة لحدوثها إلى مجموعتين من الف
ترتبط بمدققي الحسابات والثانية ترتبط بالبيئة الخارجية للتدقيق وذلك على النحو التالي (1999):

1- قعات التي ترتبط بمدقي الحسابات: وهي التي تعزل أسباب حدوثها إلى مدقي الحسابات . ويمكن تحديد أهم تلك الفجوات فيما يلي :

1:1 فجوة أداء المدقق: وهي عبارة عن الاختلاف بين الأداء المتوقع لمدقي الحسابات طبقاً لمعايير التدقيق وبيد

2:1 ق: تتمثل في انحراف السلوك الفعلي للمدقق عن الاستقلال المتوقع منه طبقاً لقواعد السلوك ، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الشك لدى مستخدمي التقارير المالية في استقلال المدقق في مراحل التخطيط والتنفيذ والتقرير عن نتائج التدقيق.

1:3 فجوة تقرير المدقق: تتمثل في الاختلاف بين توقعات مستخدمي التقارير المالية لرأي ق القوائم المالية وبين ي المدقق الوارد في تقريره عن نتائج تدقيق تلك القوائم.

2- التوقعات التي ترتبط بالبيئة الخارجية للتدقيق: وهي التي تعزل أسباب حدوثها إلى العوامل الخارجية المتعلقة ببيئة التدقيق. ومن أهم تلك الفجوات مايلي:

1:2- فجوة المعقولة : تعني الاختلاف بين التوقعات الكلية لمستخدمي التقارير المالية وبين التوقعات المعقولة للمدققين، ومن ثم تعتبر التوقعات غير المعقولة لمستخدمي التقارير المالية من المدقق مصدر . =

2:2- فجوة معايير التدقيق : هي الفرق بين التوقعات المعقولة لمستخدمي التقارير المالية من المدققين = وبين الأداء الحسابات طبقاً لمعايير التدقيق.

2:3- = : تضارب القوانين ومعايير التدقيق وقواعد السلوك المهني على المستوى الدولي، ومن ثم تضارب أحكام القضاء في القضايا المرفوعة ضد المدققين.

مجالات القصور التي يساءل بموجبها المدقق

إن إعداد البيانات المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية وما لا يخالف القانون وكذلك نظام الشريعة هي مسؤولية الإدارة وليس المدقق. كما أن أية أخطاء مادية متعمدة أو ي غش تتضمنه تلك البيانات، هي أيضاً مسؤولية الإدارة يتوجب على المدقق مراعاته هو أن يخطط برنامجه لمهمة التدقيق بحيث يضمنه ما يكفي من الإجراءات والاختبارات الكفيلة بالكشف عن أي خطأ مادي أو غش متعمد وذلك في إطار ما يعرف (بمعايير العناية المهنية المعقولة) . =
بمعايير التدقيق المتعارف عليها وذلك بقصد التحقق من أن البيانات المالية تعط الشريعة ومرئزها المالي وتدقيقاتها النقدية وبأن عرض هذه القوائم قد تم بصورة تتم (2001).

وبالتالي يمكن حصر القصور الذي يساءل عنه المدقق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية بمايلي:

1- فشل المدقق في تخطيط برنامج عملية التدقيق وذلك بسبب عدم تضميد والاختبارات الملائمة للكشف عن الأخطاء المادية وحوادث الغش وغيرها من التجاوزات غير القانونية التي ترتكبها مجالس إدارات الشركات التي يدقق حساباتها ويقع هذا النوع من الإهمال تحت ما يعرف بطائلة الفشل في بذل العناية المهنية المعقولة وما يتنافى مع متطلبات معيار " نوعية أعمال التدقيق " () = 220 " = التدقيق " معايير التدقيق الدولية، 1998).

2- فشل المدقق في توفير شروط الإفصاح المناسب عن المعلومات سواء في البيانات المالية المدققة أو في تقريره المرفق بتلك البيانات مما يوقع المدقق تحت طائلة الإهمال في الوفاء بشروط معيار التقرير. (معايير التدقيق الدولية، 1998).

3- فشل المدقق في توفير إنذار مبكر عن احتمالات تعثر الشركة التي يدقق حساباتها و يخفض الأضرار المادية والمعنوية التي تلم بمستخدمي البيانات المالية من جراء تعثرها ذلك ما يوقع المدقق تحت طائلة الإهمال في اختيار مدى ملاءمة فرض الاستمرارية (= 570 " : " معايير التدقيق الدولية، 1998).

تصنيف وتجسير فجوة التوقعات:

قام مجلس معايير التدقيق الامركي عام 1988 (SAS No.53) ك اوله منه لتصنيف وتجسير توقعات بين مسؤولية المدقق في اكتشاف حالات الغش وبين تصورات واعتقادات الجمهور حول حجم هذه المسؤولية ول موضوع فجوة التوقعات قام بها المعهد الامركي للمحاسبين القانونيين (AICPA) 1992 تبين ان هناك شكوك حول قدرة (53) في تضيق وتجسير فجوة التوقعات، ومن بين (Public Over sight Board) (AICPA) بان هناك اعتقاد سائد مفاده أن المدقق ي مسؤوليات كبيرة بالمقارنة مع ما يستطيعون الوفاء به فعلياً، الامر الذي دعا المعهد الامركي للمحاسبين القانونيين (AICPA) اصدار معيار جديد (SAS No82) ي وضح مسؤولية المدققين حول اكتشاف حالات الغش والتقرير فيها وليس زيادة أو توسيع حجم هذه المسؤوليات.

تجسير وتضيق فجوة التوقعات فيما يتعلق بحالات الغش يتحقق باتخاذ مجموعة من الاجراءات من اهمها: (حجير، 2002).

1 ي جمهور مستخدمي القوائم المالية لطبيعة عملية التدقيق وحدودها ومحدداتها وحجم المسؤوليات المناطة بكل من ق .

2 ب قيق هي مهنة خدمية، فإنه يجب القيام بتعديل المعايير القائمة أو اضافة معايير جديدة وذلك حسب المتطلبات الزمنية وما يتلائم احتياجات جمهور مستخدمي القوائم المالي وغير ذلك فإن المهنة سوف تفقد ثقة الجمهور ذه الناحية فإن كل من مجلس معايير التدقيق ا ركي والدولي يقومان بين فترة واخرى بإجراء تعديلات على المعايير القائمة او اصدار المعايير الجديدة وما يخلق التوازن بين رغبات جمهور المستخدمين وبين مسؤوليات المدققين.

3 لخطوة الاخيرة بعد الخطوتين السابقتي = ي ك = وبحجم المسؤوليات المناطة بهم.

هذا الصدد قامت المعايير المهنية الامركية والدولية بوصف مسؤ = ق من حيث اكتشافه الخطأ والغش والتقرير عنها بما يلي:

- 1 يجب على المدقق تقدير وتحديد مستوى المخاطرة الذي يجعل من الخطأ او الغش يؤث ادياً على القوائم المالية.
- 2 اساس مستوى الخطر الذي تم تحديده يجب على المدقق ان يقوم بتصميم وانجاز عملية التدقيق بحيث تعطي أكيد = =
- 3 ي ق مبني على أساس التأكيدات المعقولة، فإن المدقق ليس ضامناً ك r أن تقريره لا يعتبر شهادة ضمان = التدقيق تتم على اساس العينات.

4 - تنفيذ الخطوات السابقة، فإن أي اكتشاف لحالات خطأ أو غش لا يعتبر دليلاً على عدم دقة = لتدقيق أو عدم كفاءة المدقق.

منهجية الدراسة

= = لمنهجية الدراسة المتبعة، بحيث يحتوي على أسلوب جمع البيانات، وعينة والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات واختبار الفرضيات.

أساليب جمع البيانات:

= = متغيرات وأسبابها، وتأثيرها. تم جمع البيانات الأولية = إجراء المقابلات الشخصية مع = اعتماد على المعايير الدولي للتدقيق كما قام الباحث = والمستثمرين في الشرائح بهدف تكوين الانطباعات حول موضوع فجوة التوقعات، جوانب الاستبانة، وتوضيح بعض النقاط التي كان لهم استفسارات حولها.

صدق الأداة ومقياس الثبات

يقصد التحقق من وضوح تلك الأسئلة وقابليتها للفهم، واختبار صدق الظاهر للاستبانة الأساتذة المختصين = = أبدو من ملاحظات وبعد مناقشتها تم تعديل = بالنسبة لمقياس الثبات فقد تم احتساب معامل الثبات باستخدام (كرونباخ ألفا) حيث بلغ معامل ثبات إجابات المدققين (76%)، وبلغ معامل ثبات إجابات المستثمرين (82%) وهي معدلات جيدة مما يعني توفر مص = إجابات فقرات الاستبانة حيث يكون معدل الثبات مقبولاً لغايات = (Uma %60 Secran,2003).

مجتمع وعينة الدراسة

يتكوّن مجتمع الدراسة من فئتين: مدققو الحسابات القانونيون الأردنيون المزاولون، والمسجلون = المحاسبين القانونيين الأردنيين، (535) = دين في = إضافة إلى الوسطاء الماليين وموظفي = الموجودين =

تم اختيار عينة عشوائية من المدققين بلغ عددها (150) ق (70) مستثمر. وزعت عليهم استبانة الدراسة و (113) من المدققين و (58) من المستثمرين وجميعها صالحة لإجراء الدراسة عليها.

مناقشة نتائج اختبار فرضيات الدراسة.

زم الإحصائية للعلوم الاجتماعية ((Statistical Package for Social Sciences (SPSS) تحليل البيانات التي تم جمعها في هذه = اختيار الأسلوب الملائم في التحليل يعتمد بشكل رئيس على نوع البيانات المراد تحليلها وطبيعة الفرضيات المراد اختبارها، فقد = الدراسة أساليب الإحصاء الوصفي إجراء المقارنة بين = عينة الد = د مقاييس النزعة المرئية =

المعيار هو أحد مقاييس التشتت = الإجابات حول المتوسطات الحسابية =
(T-Test) () = (%95) =

أولا الفرضية الأولى:

"لا يوجد بين = = يتعلّق باستقلالية المدقق عن الشريعة
موضع التدقيق، وصدق الأرقام المحاسبية الواردة في القوائم المالية". يبيّن الجدول رقم (1)
والانحرافات المعيارية الخاصة باستقلالية المدقق عن الشريعة موضع التدقيق. ويلاحظ من الجدول أن آراء المدققين
والمستثمرين عالية الأهمية تجاه جميع الفقرات المتعلقة باستقلالية المدقق عن الشريعة موضع التدقيق، وصدق الأرقام
المحاسبية الواردة في القوائم المالية، حيث وجد ان اعلى اتفاق بينهما كان حول قيام المدقق بالتأكد من الالتزام بمعايير
التدقيق والمحاسبة الدولية في ق ع ط (4.28) (4.46)
معياري (0.74) (0.84)، ولعل هذا يدل على أهمية هذا المؤشر، ويمكن تفسيره بأن مدققي الحسابات ملتزمين وبشكل
كبير بمعايير التدقيق والمحاسبة الدولية وذلك نظراً لوجود جمعية المحاسبين القانونيين التي تقوم بمتابعة ذلك ووجود
اجراءات تاديبية جزائية على من يخالف الالتزام = ، وجاء في المرتبة الثانية من حيث الاهمية ان ارتباط المدقق مع
المدقق عليها لفترة طويلة يؤثر على استقلاليته وذلك بمتو ط (4.17) (4.37)
وانحراف معيار (0.90) (0.85) ، حيث وجد = ق =
تعاهد المنشأة المدقق عليها مع مدقق الحسابات.

ويلاحظ من الجدول رقم (1) = =
غير أتعاب التدقيق كمكافآت أو هدايا، حيث جاءت = ط (3.60) للمدققين (3.53)
للمستثمرين، وانحراف معيار (1.01) (0.86) ، وبالرغم من ان هذا المؤشر حصل على اقل نسبة الا انه
يدل الى ان هناك بعض المنافع قد يحصل عليها المدقق غير اتعاب التدقيق وقد يفسر ذلك تاثير تلك المنافع على تقرير
ق.

= = = اختلاف يتعلّق باستقلالية المدقق عن موضع التدقيق، وصدق الأرقام
= من وجهة نظر مدققي الحسابات، والمستثمرين، ولعل هذا يعود إلى شعور المستثمرين
بهذه الإجراءات، وتعاملهم معها، وقد تكون مناقشتها مع المدققين من الأمور التي تجعل = مشتركاً في المسؤولية
ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لها.

ظ (1) () (0.067) أعلى من المستوى المقبول في هذه الدراسة (0.05)
= = = بين = = فيما يتعلّق
باستقلالية المدقق عن الشريعة موضع التدقيق، وصدق الأرقام المحاسبية الوا =

(1)

اتجاهات عينة الدراسة الخاصة باستقلالية المدقق عن الشريعة موضع التدقيق، وصدق الأرقام المحاسبية الواردة في القوائم

=

المستثمرين ن=(58)		المدققون ن=(113)		الفقرة
الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	
0.84	4.46	0.74	4.28	يتأكد مدقق الحسابات من التزام المنشأة المدقق عليها بتباج معايير التدقيق والمحاسبة الدولية.
0.85	4.37	0.90	4.17	إن استقلالية وموضوعية المدقق تتأثر بالفترة الطويلة لفترة التعاقد مع المنشأة المدقق عليها.
0.75	4.32	0.89	4.11	يقوم المدقق بتقييم السياسات والإساليب المحاسبية للشركة المدقق عليها بدقة.
0.75	4.07	0.85	4.06	في حال تجديد تعاقد المدقق مع المنشأة المدقق عليها يقوم مكتب التدقيق بتغيير فرق التدقيق السنوي.
0.98	4.29	0.81	4.04	هناك اتفاق ضمني بين مدقق الحسابات وبين ادارة المنشأة المدقق عليها على إعداد تجميل البيانات.
0.82	4.05	0.98	3.98	تتأثر استقلالية مدقق الحسابات سلباً نتيجة الخدمات اللاتدقيق التي يقدمها للمنشأة المدقق عليها.
0.74	4.35	0.88	3.87	يقوم مدقق الحسابات بتدوير الأرقام المحاسبية للمنشأة المدقق عليها.
0.93	3.98	0.74	3.80	يتأكد المدقق من موضوعية التقديرات المحاسبية التي تؤثر على القوائم المالية بشكل ملموس.
0.99	3.97	0.80	3.69	يلتزم مدقق الحسابات باتخاذ كافة الإجراءات التي تحافظ على استقلالية عن المنشأة المدقق عليها.
1.09	3.90	0.89	3.6	إن السياسات والممارسات المحاسبية للمنشأة المدقق عليها تتناسب مع الظروف الاقتصادية بشكل عام.
0.93	3.88	0.96	3.63	تتغزز استقلالية المدقق إذا ما تم تغييره بعد فترة معينة.
0.86	3.53	1.01	3.60	يقدم لمدقق الحسابات في العادة مكافآت وهدايا مادية من قبل إدارة المنشأة المدقق عليها.
2.173				قيصة(ت)
0.067				دلالة (ت)

ثانياً الفرضية الثانية:

" ي بين = ي ، فيما يتعلق بواجبات المدقق حول اكتشاف التضليل في القوائم المالية، ومستوى ودرجة الإفصاح المتوسطات الحسابة، والانحرافات المعيارية الخاصة بقدرة المدقق حول تقييم استمرارية الشرائح موضع التدقيق مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب أهميتها. " ي ظ أن آراء كل من المدققين المستثمرين إيجابية تجاه الفقرات الاربع الاولى ك ط وقيّة الفقرات جاءت دون المتوسط، حيث جاءت اعلى الفقرات اهمية لدى المدققين ان المدقق عادة ي عن الالتزام بتطبيق السياسات والممارسات المحاسبية وعن التغييرات التي تطرأ عليها من حيث أثارها وأسبابها. وذلك ي ط (4.09) ق (3.86) ؛ ي (0.62) (0.69) على التوالي وهذا يشير الى ان المدقق يتوقع بانه يفصح عن الاسباب التي تؤدي الى التغيير في السياسات والمبادي المحاسبية ونسبة عالية واكد ذلك نوعاً ما آراء المستثمرين مما يشير ايضاً الى ان المدقق مدرك لواجباته ومسئولياته امام هذا الاتجاه. وجاء في المرتبة الثانية من حيث الاهمية ان يتضمن برنامج عملية التدقيق مجموعة من الإجراءات والاختبارات الملائمة للكشف

المقصودة وغير المقصودة التي قد ترتكبها الإدارة وذلك بمتوسط (3.94) ق (3.80) ؛
 ٤ (0.98) (0.91) . ي المدققين يتوقعون أن برامج التدقيق تحتوي على الاجراءات والاختبارات
 و الاخطاء التي من الممكن ان ترتكبها الادارة والنسبة الباقية تتوقع بانه ليس من مسؤوليتها
 البيانات المالية المدققة تأكيدات مطلقة بخلو هذه البيانات من

اما اقل المؤشرات اهمية بالنسبة للمدققين والمستثمرين جاءت لتعطي البيانات المالية المدققة تأكيدات مطلقة بخلو هذه
 ٥ (2.15) (1.67) و بانحراف معياري (0.89) (1.05) على التوالي وهذا يشير الى ان كل من
 المدققين والمستثمرين يتوقعوا ان البيانات المالية المدققة قد لا تعطي تأكيدات مطلقة بخلو هذه البيانات من الاخطاء وذلك
 ك الاطراف قد تكون الادارة سبباً في ي
 التضليل فانها تستطيع ذلك واخفاءه بشكل كبير بحيث لا يستطيع المدقق اكتشافه.

وأما نتيجة اختبار الفرضية الثانية: ٦ أعلاه ٧ بين ٨ بين ٩
 فيما يتعلق بواجبات المدقق حول اكتشاف التضليل في القوائم المالية، وهذا يعني رفض الفرضية العدمية وقبول
 الفرضية البديلة والقول بوجود فجوة بين المدققين والمستثمرين تتعلق بهذا البند، حيث كانت قيمة (ت) المحسوبة داله عند
 ١٠ (0.032) ١١ وية المقبول في هذه الدراسة (0.05).

ثالثا الفرضية الثالثة:

" ١٢ بين ١٣ بين ١٤ والمستثمرين في الأردن فيما يتعلق بقدرة المدقق حول تقييم
 استمرارية الشركات موضع التدقيق". يبين الجدول رقم(3) ١٥ : ١٦ ق
 حول تقييم استمرارية الشركات موضع التدقيق مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب أهميتها. ١٧
 حسابات القانونيين أهمية تجاه جميع الفقرات المتعلقة بمؤشرات إدراك مدققي الحسابات لمسؤوليتهم عن تقييم قدرة العملاء
 التي يراها المدقق ضرورية، ومهمة من أجل تقييم قدرة
 ١٨ لتأهيل العلمي والعملية حيث بلغ ال ١٩ للمدققين والمستثمرين على
 (4.16) (4.08) ٢٠ ٢١ (0.86) (0.87) ٢٢ ق القانوني يجب
 يحصل على التعليم ٢٣ الكافي والاجازات المهنية المناسبة ٢٤ : ٢٥
 التدقيق وتوفر الخبرة العملية المناسبة مطلب لمزاولة مهنة التدقيق في الاردن.
 ٢٦ ٢٧ البند المتعلق بإن المدققين مدرسون بأن إخفاء اية معلومة تتعلق
 باستمرارية المنشأة المدقق عليها بصورة مقصودة ٢٨ للمساءلة المهنية والقانونية حيث كان الوسط الحسابي للمدققين
 ٢٩ (4.08) (3.45) ٣٠ ٣١ (1.10) (0.96).

اتجاهات عينة الدراسة حول الخاصة بقدرة المدقق حول تقييم استمرارية الشرائح موضع التدقيق

المستثمرون ن=58		المدققون ن=113		الفقرة
الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	
0.69	3.86	0.62	4.09	يقوم مدقق الحسابات بالتأكد من الالتزام بتطبيق السياسات والممارسات المحاسبية دون تغيير، وأنه في يتم الإفصاح عن التغيير وأثاره وأسبابه.
0.91	3.80	0.98	3.94	يقوم مدقق الحسابات بوضع برنامج لعملية التدقيق تشمل الطرق والاختبارات المناسبة للكشف عن الأخطاء المادية المقصودة وغير المقصودة التي قد ترتكب في المنشأة المدققة عليها.
0.79	4.01	0.76	3.77	يقوم مدقق الحسابات بعمل مختلف الاجراءات التي تقود إلى كشف الاخطاء المادية سواء كانت مقصودة أو غير مقصودة.
0.81	3.01	0.78	3.74	يتأثر رأي مدقق الحسابات في تقريره بالاطفاء المادية المقصودة التي قد يكتشفها وتقع مسؤوليتها على الإدارة.
0.58	2.67	0.67	3.20	تقع مسؤولية الرقابة وتقليل الانحرافات غير المقصودة على إدارة المنشآت وليس على المدقق.
0.78	2.56	0.65	2.97	يتأكد مدقق الحسابات من احتواء البيانات المالية للمنشأة المدققة عليها على المعلومات المفيدة لمتخذي القرارات عموماً وللمستثمرين خصوصاً.
1.09	2.45	0.73	2.86	إن اكتشاف الاخطاء المادية بعد انتهاء عملية التدقيق وإخراج تقرير المدقق يعتبر مؤشراً على سوء عملية التدقيق أو عدم كفاءة أو نزاهة المدقق.
0.87	2.41	0.82	2.80	تتأثر طبيعة المعلومات المفصحة عنها في التقارير المالية بعلاقة مدقق الحسابات مع إدارة المنشأة المدققة عليها.
0.92	2.49	1.07	2.44	يفصح المدقق في تقريره عادة عن الاطراف ذات العلاقة التي تمارس ضغوطات على إدارة الشريحة المدققة عليها.
1.05	1.67	0.89	2.15	يحصل مستخدمو التقارير المالية على تأكيدات بخلوها تماماً من الاخطاء المادية في حال وجود تقرير نظيف لمدقق الحسابات.
			1.013	قيمة (ت)
			0.032	دلالة (ت)

ويشير الجدول (3) إلى أن ق = 0.032 < 0.05 : النظيف وغير المتحفظ ق = 0.032 < 0.05 . والذي يبين أن استمرارية المنشأة المدققة عليها = هذه المنشأة باقية خلال الفترة القادمة = 0.032 . حيث بلغ المتوسط الحسابي للمدققين والمستثمرين على التوالي كان (2.18) (3.49)، وانحراف معياري (0.87) (0.59) وهذا يعني عدم ثقة مدققين الحسابات ببعضهم البعض.

وأما نتيجة اختبار الفرضية الثالثة: فُظهر الجدول رقم (3) أنه يوجد بين β و γ و δ في الأردن فيما يتعلق بقدرة المدقق حول تقييم استمرارية الشركات موضع التدقيق حيث كانت قيمة (ت) المحسوبة داله α (0.028)، وهي أقل من مستون المعنوية المقبول في هذه الدراسة (0.05). وهذا يعني وجود فجوة بين المدققين والمستثمرين تتعلق باستمرارية المنشأة المدقق عليها.

(3)

اتجاهات عينة الدراسة حول الخاصة بقدرة المدقق حول تقييم استمرارية الشركات موضع التدقيق

المستثمرين ن=58		المدققون ن=113		الفقرة
الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	
0.87	4.08	0.86	4.16	يحصل مدقق الحسابات على التعليم الكافي والاجازات المهنية المناسبة والتي تمكنه من تقييم استمرارية المنشأة المدقق عليها بدقة.
0.96	3.45	1.10	4.08	يتعرض مدقق الحسابات في حال ابداءه رأي غير صحيح بصورة مقصودة في تقريره يؤثر على المدد عليها للمساءلة المهنية والقانونية
0.84	4.00	0.76	...	ان عقد الدورات المهنية لمتابعة المستجدات المحاسبية والتكنولوجية والقانونية يزيد من قدرة على تقييم استمرارية المنشآت المدقق عليها
0.74	3.76	0.88	3.98	إن اخراج مدقق الحسابات لتقريره بصورة غير متحفظة وتبين استمرارية المنشأة المدقق عليها يعني ان المنشأة باقية خلال الفترة القادمة.
0.92	3.45	0.98	3.93	يقوم مدقق الحسابات بعمل مختلف الاختيارات والفحوصات اللازمة للتأكد من استمرارية المنشأة
0.87	3.78	1.12	...	إن مسؤولية الانذار المبكر عن عدم قدرة المشأة المدقق عليها على الاستمرار يقع بصورة متساوية على المدققين والمستثمرين
0.59	3.49	0.87	2.18	إن اخراج مدقق الحسابات لتقريره بصورة غير متحفظة وتبين استمرارية المنشأة المدقق عليها يعني ان المنشأة باقية خلال الفترة القادمة.
			1.873	قيمة(ت)
			0.028	دلالة(ت)

النتائج والاستنتاجات والتوصيات

أولاً: ملخص النتائج الاحصائية

1 يوجد بين β و γ و δ و α يتعلق باستقلالية المدقق عن الشركة موضع التدقيق، وصدق الأرقام المحاسبية الواردة في القوائم المالية.

2 ٤ بين = ، ، ٤ فيما يتعلق بواجبات المدقق حول اكتشاف التضليل في القوائم المالية، ومستوى ودرجة الإفصاح الواجب توفرها في القوائم المالية.

3 ٤ بين = ، ٤ والمستثمرين في الأردن فيما يتعلق بقدرة المدقق حول تقييم استمرارية الشركات موضع التدقيق.

ثانياً: الاستنتاجات:

1 ٤ = ين عن الشربة موضع التدقيق ق خاصة من الشربة غير اتعاب التدقيق يعتبر تهديداً حقيقياً لاستقلالية المدقق.

2 ٤ بقاء مكتب التدقيق فترة طويلة دون تغيير من قبل الشربة ديم خدمات أخرى بخلاف التدقيق إلى عملائهم من الشركات يؤثر سلباً على استقلالية المدقق.

3 ٤ ترجمت فجوة التوقعات بين المدققين ؛ حول اكتشاف التضليل في القوائم المالية ومستوى الإفصاح في القوائم المالية على ان البيانات المدققة لا تعطي تأكيدات مطلقة بخلوها من الاخطاء وحالات الغش وهذا يعتبر تهديداً حقيقياً للشربة موضع التدقيق.

4 ٤ عدم المعرفة الكافية من قبل المستثمرين الأفراد ؛ ق = ؛ ق عليها وفق معايير التدقيق الدولية.

5 ٤ ترجمت فجوة التوقعات بين المدققين ؛ رة المدقق على تقييم قدرة الشربة على الاستمرار على ان وجود علاقة شخصية بين العميل والمدقق يقيد قدرته على الإفصاح عن امكانية العميل على الاستمرار وهذا قد يحول دون

6 ان المدقق مدركاً لمسؤولياته اذا قصر في الانذار المبكر عن ضعف ق

7 ان المستثمرين يعتبرون حدوث غش او خطأ او فشل للشربة مسؤولية مشتركة بين المدقق وإدارة الشربة.

ثالثاً: التوصيات

٤ يوصي الباحث ن بمايلي:

1 ٤ = ؛ التدقيق في الاردن. وتقديم الارشادات للمدققين لدفعهم للالتزام بمتطلبات مهنة التدقيق وما يستجد عليها من تطورات إجرائية ومهنية.

2. زيادة الشفافية في المعلومات التي تفصح عنها الشركات ليكون بمقدور المستثمرين خصوصا ومستخدمي التقارير المالية بع عمل المدققين ومراقبة اداءهم ما أمكن.

3 اجراء الدورات التدريبية والتنشيفية حول مستجدات مهنة التدقيق والمحاسبة لرفع كفاءة المدقق وتنفيذ عملية التدقيق

4 عمل لقاءات تنسيقية مستمرة بين مدققي الحسابات والمستثمرين لفتح باب المناقشة البناءه بين الفئتين التي من شأنها ان تزبد من كفاءة التدقيق ومن مستون شفافية المعلومات المالية.

5 اجراء مزيد من الدراسات سواء بإضافة متغيرات جديدة أو يشملون فئات اخرى من مستخدمي التقارير المالية.

المراجع العربية والاجنبية

المراجع العربية:

أولاً: الكتب

1 فيدي يا "المراجعة مدخل متكامل" الديسطي، دار المريخ للنشر، الرياض، 2002 .

ثانياً: الدوريات

1 " استخدام النظرية السببية في التبذ يفجوة التوقعات بين مراجعي الحسابات ومستخدمي التقارير المالية : دراسة ميدانية على محافظات القناة في جمهورية مصر العربية" المجلة العربية للمحاسبة، المجلد الثالث ، العدد الأول، 1999 103-65 .

2 حجبر، مصباح، " فجوة التوقعات ومسؤوليات المدققين من وجهة نظر المستثمرين في الأردن، رسالة ماجستير = 2001.

3 ذنيبات، علي، "بنية فجوة التوقعات في التدقيق وأسبابها : دليل "مجلة دراسات العلوم الإدارية = 35 - 2 2002 142-120 .

4 ، عبد الله ،،"من المسؤول عن فجوة التوقعات بين المراجعين والمستثمرين "الرياض الاقتصادي http://www.alriyadh-np.com/contents.21 2003 12635

5 : " ي يق معيار التدقيق الدولي الخاص بالاستمرارية من قبل مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين " مجلة دراسات اليرموك معة اليرموك، العدد الأول، مجلد5 2006 7- 61 .

6 لطفي ، منير، "انطباع مسؤولي الإقراض والائتمان عن تقذ قذ " مجلة دراسات العلوم الإدارية = 28 - 2 2001 407-365 .

7 "الأهمية النسبية للبيانات المالية المدققة الصادرة عن الشرائط المساهمة بدولة الكويت كمصدر ي " مجلة دراسات العلوم الإدارية = 15- 2 1988 66-23 .

8 "مدى التزام مدققي الحسابات الاردنيين بمعايير التدقيق الدولية عند إعداد تقاريرهم" = 24- 25 أيلول ، بالتعاون والتنسيق مع جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين والاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين 2003 .

9 مطر، محمد، "مسؤولية مدقق الحسابات تجاه الطرف الثالث"؛
شعار "مدقق الحسابات والمسؤولية المهنية والقانونية والاجتماعية". للفترة 10 - 19 أيلول، بالتعاون والتنسيق مع جمعية
مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين والاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب 2001.

ثالثاً: الأنظمة والقوانين

- 1- قانون مهنة تدقيق الحسابات (73) 2003 : 3292 =
4606 : 2003./6/16
- 2- نظام جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين رقم (42) 1987 : 2101
3513 = : 1987./11/16
- 3- كات وتعديلاته رقم 22 1997 : 2038 = : 4204
1997/5/15 :

REFERENCES

A: Books

- 1 - Nunnally, J. C. , "Psychometric Theory", Second Edition, McGraw- Hill Book Company, New York, 1978.
- 2- Sekaran, Uma ,” **Research Methods for Business: A skill Building Approach**’, 4th Edition , John Wiley and sons Inc. , New York, 2003

B: Journals:

- 1- American Institute of Certified Public Accountant (AICPA), New York: **Statement on Auditing Standard No. 59** The Auditor’s consideration of an Entity Ability to continue as a Going Concern, New York, April, 1988. date: 12/3/2008
- 2-Arrington C.E., Hillison W.A., and Paul F.W., 1983, ”The Psychology of Expectations Gap: why is there so much dispute about Auditor Responsibility, **Accounting and Business Research**, Autumn .PP246-250.
- 3-Butler, Stephen A. and Ward, Bart H. and Mark F.Zimbelman, 2000. The Expectation Gap: Auditors and Investors Perception of Auditors Fraud Detection Responsibilities, **The Accounting Review**, Vol. 72, No.2, pp.275-284.
- 4-Epstein, M. and Marshall G., 1994 Investors Views of Audit Assurance: Recent Evidence of The Expectation Gap. **Journal Of Accountancy**. Vol.177, pp.45-58.
- 5-Gaston ,S.J.,(1987),”The Profession’s Future :What ’s at Stake and What It Will Take”, **C A Magazine** ,April 1987, PP.36-40
- 6-Healy, A.,(1991),”Probing the Depth of the Expectation Gap” **The Accountant** ,August 1991, pp.8-14.
- 7-Humphrey, C.G.P. Moizer, and S.Turley. 1992b. The Audit Expectionation Gap in United Kingdom **ICAEW**, London.

- 8-Macdonald,W.A.,(1988),”Report of the Commission to study the public’s Expectation of Audits”,(Toronto : **The Canadian Institute of Chartered Accountants**.
- 9 -McEnroe , John E. and Martens , Stanley C.,2001.Auditors and Investors Perceptions of the-Expectation Gap. **American Accounting Association Accounting Horizons**,Vol.15,pp.345-358.
- 10-Nichols ,D.R.and Smith ,(1983),Auditor Credibility and Auditor Changes”,**Journal of Accounting Research**,vol.21,No2, Autumn ,pp.534-544 .
- 11-Porter, Brenda, 1994,An Empirical study of The Audit Expectation -Performance Gap, **Accounting and Business Research**, Vol.24,No.93,pp.49-68.
- 12- Richard J. and Taffler Citron, David B. "The Audit Report Under Going Concern Uncertainties: An Empirical Analysis", **Accounting and Business Research**, Vol. 22, No. 88, 1992, pp. 337-345.
- 13- Specht,James,1989.An Empirical Examination Of Litigation Against Auditor Over Time .**PH.D Thesis**, Georgia State University , Georgia , U.S.A,pp.21-28 .